

على هامش أبحاث التيسير

ملاحظات انتقادية على قواعد اللغة العربية للأستاذ أبي خلدون ساطع الحصرى بك

مدير دار الآثار العراقية

— ٢ —

أبحاث المعلومات

إن سلسلة « قواعد اللغة العربية » تحتوي — في أقسامها الثانوية — على عدة أبحاث في « الملامات »، فتذكر سلسلة طويلة من « الملامات » التي « تميز » كلاً من الاسم والفعل والحرف، كما تشرح الملامات التي تميز كلاً من الماضي والمضارع والأمر.

وتذكر تسع علامات للاسم، وخمس علامات للفعل بوجه عام، وعلامتين لكل من الماضي والمضارع والأمر بوجه خاص؛ وأما فيما يخص « الحرف » فإنها تقول في سنده « ليس للحرف علامات تميزه، فعلامته الأقبل شيئاً من علامات الاسم والفعل » إنها تعتبر — مثلاً — « قبول التنوين من علامات الاسم » « وقبول ضمير الرفع المتصل » من علامات الفعل، « وقبول فاء التأنيث الساكنة » من علامات الفعل الماضي، و« صحة الوقوع بعد لم » من علامات فعل المضارع ..

كل من ينظر في هذه الأبحاث، نظرة فاحصة عارية عن تأثير الآلفة المخدرة، يضطر إلى التسليم بأنها خالية من الفائدة، ومخالفة للمنطق في وقت واحد ..

من الأمور البديهية أن مفهوم « ضمير الرفع المتصل » الذي يلحق الفعل — مثلاً — أعقد بطبيعة الحال من مفهوم « الفعل » نفسه، ومعرفته أصعب من معرفة الفعل بدرجات؛ فلا يجوز أن نعتبره واسطة لتمييز الفعل من غيره من الكلمات بوجه من الوجوه؛ ولا سيما أن « قبول أو عدم قبول ضمير الرفع المتصل » ليس من الأمور التي يمكن معرفتها رأساً واختبارها مباشرة. فاعتبار « القبول أو عدم القبول » علامة للفعلية أو عدم الفعلية

وأصبحنا يوم الاثنين مبكرين إلى المحطة فركبنا انطار إلى ميلانو نجتاز طريقاً أخضر ممرعاً كثير الزرع والشجر والحب حتى بلغنا المدينة بعد ثلاث ساعات

تركنا ميلانو فأمضينا بقية النهار نجول في أرجائها، ولم نر من مشاهدنا المنظمة القديمة إلا الكنيسة الكبرى، وهي من عجائب الأبنية تبدو في حلة من الرخام لم تغط قطعة فيه من نقش أو صورة أو تمثال، وتبدو شرفاتها ومناراتها في صنعة لطيفة دقيقة كأنها يستقبل رائحتها دوحه من الرخام. وليس بالجن الكنيسة أقل فخامة ورواقاً من ظاهرها، وهي فيما سمعت من آثار القرن الخامس عشر. رحنا ميلانو صباح الثلاثاء نؤم سويسرة، فلما أجزنا حدودها أحسننا تغير الأرض شيئاً فشيئاً حتى تفلطنا في مناظرها الساحرة الرائعة: أودية وبحيرات تطل عليها جبال شاهقة ترقى العين فيها معجبة بالخصرة الناضرة على سفوحها، ثم ترقى فتري الجبل قد انتطق بالسحاب وأوفت قمته عليه، أو ترى القمة قد تغلغل في السحب فاخفت فيها، وترى زرقة السماء بين السحب وذرى الجبال كزرقة البحيرات في الخفيض قلّصف العين متملة على السفح كأنها تشفق أن تزل إلى الأودية العميقة والبحيرات، حتى تبلغ الماء وكأنها طوت به إلى صفاء السماء وزرقها. وترى الماء مندفعاً على السفح كأنها حاولت أن تمرق أوله رأبته هابطاً من السحاب كأن السحاب يسيل أنهاراً لا أمطاراً

وقصارى القول في هذا الجال الهائل أنه صلة السماء بالأرض، وأنه حيرة الطرف، ومتمة النفس، وروعة القلب، ومسرح الفكر، وتجلي الخالق في جلال خليقته وجلالها في مشاهد لا ينتمى أولها إلى آخر.

ما أعجب هذا مجالا لشاعر ملهم أو كاتب مبدع لو اتسع الوقت وأمهل السفر وانفرجت للشاغل عن ساعة يستمل فيها القلم الوجدان والخيال!

بلغنا لوسرن في ثلاث ساعات. ولعل أصل الحديث من بعد، وإن لم أجد فراغاً للتفصيل والتطوير لأجمله حديثاً متمماً شائقاً.

تحياتي ودعائي لك وللأخوات والأمرة كما

« روكسل ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٨ » عبد الوهاب عزام

الأنظار إلى مآخذ الخطة التي اعتادها علماء اللغة العربية في أسر تصنيف الجمل والكلمات :

١ - من المعلوم أن الكلمات تقسم - في قواعد النحوية العربية - إلى ثلاثة أنواع : اسم ، وفعل ، وحرف ؛ في حين أنها تقسم في سائر لغات العالم إلى أنواع كثيرة يبلغ عددها ثلاثة أمثال ذلك

فيجدر بنا أن نتساءل - تجاه هذا الفرق العظيم - فيما إذا كان هناك مبررات فعلية وأسباب حقيقية تستوجب التباعد إلى هذا الحد بين العربية وبين سائر اللغات من وجهة تصنيف الكلمات إذا أئمننا النظر في المعاني التي يقصدها اللغويون من كلتي « الاسم والفعل » وجدنا أن علماء العربية يضيفون « مفهوم الفعل » بعض التضييق ، غير أنهم يستعملون « مفهوم الاسم » توسيعاً كبيراً ...

إنهم يحددون مفهوم الفعل بمحدود ضيقة جداً ، لأنهم لا يرون « الدلالة على الحدث والعمل » كافية لتعريف الفعل ، بل يشترطون فيه « الدلالة على حصول العمل في زمن خاص » ولهذا السبب لا يدخلون المصدر واسم الفاعل واسم المفعول في عداد الأفعال ...

وأما مفهوم الاسم ، فإنهم يسمونه بدون حساب ، ويدخلون فيه كثيراً من الكلمات التي تعتبر في سائر اللغات أنواعاً قائمة بنفسها . ولا نقال إذا قلنا إنهم يدخلون في مفهوم الاسم كل ما يبقى خارجاً عن نطاق الفعل والحرف . فالاسم الذي يتصورونه يشبه كشكولاً يحتوي على أشياء شتى - من اسم العلم إلى الصفة ، ومن اسم الموصول إلى الضمير ، ومن اسم الإشارة إلى المصدر .. فيصبح من التعمد على التعلل أن يكون في ذهنه مفهوماً واضحاً عن الاسم ، كما يتمسك على المؤلفين أنفسهم أن يحدوا مفهومه ويعينوا معناه بالدقة التي تتطلبها التعريفات العلمية .. فإذا استعرضنا التعريفات المسطورة في « كتب قواعد اللغة العربية » الرسمية عن « الاسم » ، وجدناها لم تكن من التعريفات الجامعة المانعة ، وأن النحوض والنقص والارتباك تسودها بكل وضوح وجلاء ...

لأننا نجد في الجزء الثاني - الخاص بالدراسة الابتدائية - التعريف التالي :-

يخالف أسطر قواعد النطق مخالفة كلية ..

كذلك الأمر في سائر العلامات . فاعتقد أنه يتحتم حذف جميع الأبحاث المتعلقة بالعلامات التي ذكرناها آنفاً ، على أن يفرغ البعوض منها على « شكل قاعدة » يملأها الأطفال : « للعمل » لا « للتمييز » :

لا يجوز لنا أن نقول : « دخول قد على الكلمة يدل على أنها فعل » ، بل يجب علينا أن نقول : « لفظة قد لا تدخل إلا على الأفعال » ..

لا يجوز لنا أن نقول : « صحة وقوع الكلمة بعد لم تدل على أنها فعل مضارع » ، بل يجب أن نقول : « إن لفظة لم تدل على النفي ؛ غير أنها لا تستعمل إلا في المضارع ؛ فيجوز أن يقال لم يكتب ، ولا يجوز أن يقال لم كتب » .

وبهذه الصورة تتحول هذه الأبحاث إلى قواعد عملية مفيدة . وأما الاستمرار على استعراض الأمور التي ذكرناها آنفاً كلمات تساعد على تمييز أنواع الكلمات فهو بمثابة الخروج على المنطق بصورة صريحة ..

أما دخول مثل هذه الأبحاث في كتب القواعد ، بالرغم من مخالفتها الصريحة للمنطق ، فاعتقد أنه لا يمكن أن يملأ إلا بالرجوع إلى السبب الأصلي الذي ذكرته آنفاً ..

فالأعجى الذي يتعلم العربية ، دون أن ينشأ عليها ، والذي يستطيع أن يقرأ الكلمات دون أن يفهم معانيها ، قد يستفيد من مثل هذه الأبحاث في تمييز أنواع الكلمات حسب بعض العلامات الظاهرية التي ترافقها ؛ فإذا رأى كلمة لا يعرف معناها ، ولاحظ أنها منونة استطاع أن يقول إنها « من الأسماء لأنها منونة » ، كما أنه إذا رأى كلمة غيرية عنه ولاحظ أنها مسبوقة بلفظة قد ، قال « هذه من الأفعال ، لأنها قبلت دخول لفظة قد عليها » فإذا جاز لعلماء اللغة التقدم أن يسلكوا هذا المسلك ، متوخين بعض الفوائد العملية التي يستطيع أن يجنيها منها بعض الأبحام .. فلا يجوز لمؤلفي القواعد ومعلمي اللغة في هذا العصر أن يشوشوا الأذهان بمثل هذه الأبحاث الغريبة ..

٤ - تصنيف الكلمات والجمل

قبل أن أختم هذه الملاحظات الانتقادية ، أرى أن ألفت

«... اسم لانسان أو سيرة أو نبات أو جاد...» (ص ١)
من الأمور البديهية أن هذا التعريف لا يشمل — من الوجهة
المنطقية — الصفات والأعداد ، ويبقى أضيق من أن يتسع للاسم
الموصول وللاسم الاشارة بطبيعة الحال ...

وأما في الجزء الثالث ، فنجد تعريفاً يحاول إكمال التعريف
الأول وتصحيحه بقيد جديد : — « الاسم هو الذي يدل على
الانسان أو الجاد أو النبات أو الحيوان وغير ذلك... » (ص ١)
ولا حاجة للبيان أن تسمير «وغير ذلك» ادى أضيق إلى التعريف
بهذه الصورة لا يخلو من الغموض ، ولا يحدد الأمر بوجه
من الوجوه

وأما إذا راجعنا كتاب الدراسة الثانوية ، فنجد فيه تعريفاً
آخر يختلف عن التعريفين السابقين اختلافاً كبيراً :

«الاسم ما دل بنفسه على معنى تام ليس الزمن جزءاً منه»
(ص ١) كما نجد بعد هذا التعريف بعض التفاصيل الابضاحية
« ويكون : ١ - لائنسان ... ٢ - و لحيوان ... ٣ - ولنبات
٤ - ولجاد ... ٥ - كما يكون معنى يفهم ويتصور ولا يحس ،
مثل الذكاء ، الحكمة ، الفهم (ص ١)

إننى أعتقد أن هذا التعريف أيضاً لا يمكن أن يشمل
— منطقياً — الضمائر والأسماء الموصولة بالرغم من كثرة المفاهيم
المجردة التى تقيده وتعقده ...

وتأييداً لذلك ألفت الأنظار إلى الأمثلة المذكورة خلال
التفاصيل التى تلى هذا التعريف ، فإنها لا تحتوي على مثال واحد
من نوع الضمير واسم الاشارة والاسم الموصول ...

هذا ولا يستطيع أحد أن يدعى بأن كلمات «الذى ، ذلك ، نا ،
كما ...» تدل على معنى تام قائم بنفسه .. كما أنه ليس فى وسع
أحد أن يسلم بأن الزمان ليس جزءاً من مدلول كلمات «الماضى ،
الآن ، الأمس ، السنة ، الشتاء ، أسرع ، أقدم ...»

يظهر جلياً من جميع هذه الملاحظات أن علماء اللغة لم
يوفقوا لإيجاد تعريف يشمل جميع الكلمات التى اعتبروها من
أقسام الأسماء ...

فليس من المعقول إذن أن نبقى متمسكين بهذا التقسيم
القديم ؛ بل من الأوفق أن نعيد النظر فيه على أساس تكثير

أنواع الكلمات ، أسوة بما يفعله انذريو العالم ... ولاشك فى أن
ذلك يكون أقرب إلى مقتضيات العقل والنطق ، وأضمن لتسهيل
التفهم والتعليم

أنا لأحاول وضع خطة تفصيلية لهذا التقسيم الجديد ،
بل أكتفى ببيان الحاجة إليه ، وأذكر بعض الأمثلة لتوضيح
رأى فى هذا الأمر وتأيدته ..

- (١) إن معنى الاسم — فى حد ذاته — يختلف عن معنى
الصفة اختلافاً بيناً ؛ لأن الاسم يدل — عادة — على الأشياء
نفسها ، فى حين أن الصفة تدل على أوصاف الأشياء وحالاتها .
والصفات تقوم بأدوار مهمة فى الحديث والكتابة يختلف عن
أدوار الأسماء الاعتيادية اختلافاً كبيراً . فلا مبرر لاعتبار الاسم
والصفة من نوع واحد خلافاً للخطة المتبعة فى تصنيف الكلمات
فى سائر اللغات

- ومما يجب أن يلاحظ فى هذا الصدد أن الاسم والصفة
يختلفان فى اللغة العربية من وجهة بعض القواعد أيضاً : — فإن
الاسم — بالمعنى الخاص الذى أشرنا إليه آنفاً — يكون مذكر
أو مؤنثاً فى حد ذاته ، وأما الصفة فلا تكون مذكورة أو مؤنثة
فى ذاتها ؛ بل تقبل الذكير والتأنيث بطبيعتها ، فتذكر أو
تؤنث حسب جنس الأسماء التى تصفها ...

- أعتقد أن هذه الملاحظات كافية لاعتبار «الصفة» قسماً
خاصاً من أقسام الكلام مستقلاً عن الاسم ؛ ولا أشك فى أن
ذلك يكون أوفق وأقرب لمقتضيات العلم والتعليم فى وقت واحد
(ب) إن مدلول الضمير أيضاً يختلف عن مدلول الاسم
الاعتيادى اختلافاً واضحاً ، ولا سيما الضمائر المتصلة ، فإنها تباعد
عن مدلول الأسماء تباعداً كلياً

- فاذا احتفظنا بمبدأ تقسيم الاسم إلى ثلاثة أقسام ، وفكرنا
فى القسم الذى يجب أن يدخل فيه «المتصل» من الضمائر وجدنا
أنه أقرب إلى مدلول الحرف من مدلول الاسم . وما دما نعرف
الاسم بقولنا «كلمة تدل بنفسها على معنى تام» ونعرف الحرف
بقولنا «كلمة لا يظهر معناها إلا إذا ذكرت مع غيرها ...»
فلا نستطيع أن ندخل الضمير المتصل — دون أن نخرج عن

جادة النطق — في عداد الأسماء ، بل نغظر إلى اعتباره من جملة الحروف ...

ومهما استرسلنا في سلوك طرق التأويل اللتوية ، لانستطع أن نجد مبرراً منطقياً لاعتبار لفظة « نا » من الأسماء مع اعتبار لفظة « لا » من الحروف ، أو « ها » من الأسماء مع اعتبار « ما » من الحروف ...

وإذا استمرضنا بعض التسميات المتداولة مثل « عنه » ، منك ، فينا ، بها ، لكم .. » وأنمنا النظر في مدلول كل جزء من جزءى هذه التسميات على ضوء التعريفات الموضوعة لكل من « الاسم والحرف » لا نستطيع أن نجد أدلة منطقية على أن الجزء الأول منها : (عن ، من ، في ، ب ، ل) يجب أن يعتبر من جملة الحروف ، والجزء الثانى منها : (هـ ، ك ، نا ، ها ، كم) يجب أن يعتبر من الأسماء ...

فن الأوفى — من جميع الوجوه — أن نعتبر الضمير قسماً مستقلاً من أقسام الكلام ، لا نوعاً من أنواع الاسم
٢ — من المعلوم أن علماء اللغة يحصرون الفعل في الماضى والمضارع والأمر ، لأنهم يعرفونه بقولهم : « ما يدل على حصول عمل وحدث في زمن خاص » ويدعون أن اسم الفاعل لا يتضمن « الحدوث في زمن خاص » في حين أن الأمر يعنى « طلب العمل بعد زمن التكلم »

إننى أرى في كل ذلك شيئاً من الجبر لطوائع الكلمات ، لأن الأمر يدل — في حقيقة الحال — على « طلب العمل » فقط ، ولا يدل على زمان العمل مباشرة

لاشك في أن « الأمر » لا يمكن أن يعود إلى الماضى ، والمأمور لا يمكن أن يعمل العمل الذى يؤمر به إلا بعد تلقيه ، فيجوز لنا أن نقول بهذا الاعتبار : « إن الأمر يعود إلى المستقبل بطبيعة الحال » غير أنه يجب أن نلاحظ على الدوام أن المانى الذى يستدل عليها من الكلمات والبارات بنتيجة لها كات الدهنية نى ، والمانى الذى نفهمها منها مباشرة شىء آخر .

والأفاذا أردنا أن نسترسل في المحاكات والتفسيرات استطننا أن ندعى أن اسم الفاعل أيضاً لا يخلو من فكرة الزمن ، كما أن اسم المفعول لا يختلف عنه في هذا الباب . فمتى ما يقال لنا « الطائر

مجروح » نستدل من كلمة مجروح أن الطائر جرح قبلاً ، وأن آثار الجرح لاتزال ظاهرة عليه . وعندما يقال لنا : « فلان نائم » نفهم من كلمة نائم أنه نام قبلاً ، ولا يزال في حالة النوم . وعندما يقال لنا : « أنا ذاهب » نفهم من كلمة ذهاب أن الفاعل يتأهب للذهاب

ومن الغريب أن علماء اللغة العربية الذين يتناسون هذه الحقائق الواضحة يسترسلون في تأويلات غريبة لأظهار معانى الأزمنة المتدججة في أسماء الأفعال ، فيقولون مثلاً : « آه » اسم فعل مضارع بمعنى « أتألم » . و « هيات » اسم فعل ماضى بمعنى « بَعد » . و « هلم » اسم فعل أمر بمعنى « أقبل » ..

كل من ينعم النظر في هذه التعريفات والتقسيمات والتفسيرات اللتوية دون أن يبقى تحت تأثير الألفة المخدرة ، يضطر إلى التسليم بأن كل ذلك يحتاج إلى التبديل والتصحيح ، ويتطلب البحث عن تعريفات وتقسيمات جديدة

٣ — من المعلوم أن الجملة تقسم إلى نوعين : فعلية واسمية . ولكننا عندما ننظر إلى الأمور نظرة منطقية ، يجب أن نفهم من تسمير « جملة فعلية » الجملة التى تحتوى على فعل ، وبتسمير آخر : الجملة التى تملأنا ما حدث وما يحدث ؛ كما يجب أن نفهم من تسمير « جملة اسمية » الجملة التى لا تحتوى على فعل ؛ وبتسمير آخر : الجملة التى نخبرنا عن أوصاف اسم من الأسماء وحالاته
غير أن قواعد اللغة العربية لا تلزم هذه التعريفات والمفاهيم المنطقية ، بل تخالفها مخالفة كلية :

فإنها تعتبر الجملة « فعلية » عندما تبتدى بفعل ، و « اسمية » عندما تبتدى باسم . ومعنى ذلك : — أنها لا تصنف الجمل حسب أنواع الكلمات التى تتألف منها ، بل تصنفها حسب نوع الكلمة التى تبتدى بها دون أن تلتفت إلى بقية كلماتها

ونظراً لهذه القواعد الرسمية فإن عبارة « نام الولد » يجب أن تعتبر جملة فعلية ، في حين أن عبارة « الولد نام » يجب أن تعتبر جملة اسمية ، مع أن كليهما تتألفان من نفس الكلمات ، وتؤيدان إلى نفس المعنى

إننى أعتقد أن تقسيم الجملة على هذا النمط الغريب نتيجة

الالتفات إلى المعنى ، والاعتماد على العلامات المحسوسة أكثر من الاستناد إلى الدائر المفهومة

هذه النزعة نشأت من الظروف الخاصة التي أحاطت بعلوم اللغة العربية في أدوار تكوينها الأولى ، واستمرت بتأثير «روح المحافظة» التي سيطرت على أذهان علمائها في أدوارها الأخيرة .. وباعدت بين قواعد اللغة وأحكام العقل والمنطق من جهة ، وبينها وبين أسس التربية والتعليم من جهة أخرى

ولذلك يجب علينا في موقفنا هذا أن نخرج على هذه النزعة التقليدية ، ونعيد النظر في جميع ما ألفناه من أساليب التعريف والتصنيف والتبويب في قواعد اللغة العربية ، فتأمل فيها بنظرة علمية جديدة ، مراعين مقتضيات العقل والمنطق من جهة ، ومطالب التربية والتعليم من جهة أخرى .. حتى نتخلص على هذا الوجه من أغلاط الاجتهاد والاستنباط التي وقع فيها اللغويون القدماء ...

هذا ما أود أن أدعو إليه العلماء والمؤلفين

أدعوم إلى إعادة النظر في جميع مباحث الصرف والنحو ، بنظرة محايدة خالية من تأثير الألفة المخدرة « مستنيرين بالطرق الثبينة في سائر اللغات ، ومستندين إلى المعاني المفهومة من الجمل والمباريات ...

وأعتقد أن الإصلاح على هذا الوجه يجب أن يكون أول خطوة من خطوات التيسير .

أبو هندو

لهم في العلم
كتب على صور علمي
كل إنسان . يمكنه الوصول إلى
نفسه . بما أننا أرسلت هذا
الأصل . مع هذه تعليمات إلى
جلامهم يومين ص ٢١٥ بصر

خطأ منطقي ، وقع فيه علماء اللغة - في عصور التدوين الأولى - بسبب اهتمامهم بالأوصاف الظاهرة أكثر من تفكيرهم في المعاني المفهومة .. كما شرحنا ذلك آنفاً .

وأما استمرار المؤلفين المعاصرين على التزام هذه الخطة المعجبية ، فلم أجد سبيلاً إلى تمليله إلا بتأثير « الألفة المخدرة » ونزعة التفادي من الخروج على التعاريف والتصانيف القديمة .. وبما يجب أن نلاحظه في هذا الباب أن هناك أمراً آخر يزيد في غرابة نتائج هذين التعريفين ، ويوسع المسافة بين المنطق والقواعد :

لقد عرفنا علماء اللغة « الفاعل » - تحت تأثير النزعة التي ذكرناها آنفاً - بقولهم : « اسم مرفوع يتقدمه فعل » .. فإذا تقدم الاسم على الفعل لا يترتب على ذلك - في عرفهم - تحول الجملة من فعلية إلى اسمية فحسب ، بل يترتب على ذلك خروج الاسم من الفاعلية أيضاً . فعندما يقال « الولد نام » لا يرون مسوغاً لاعتبار كلمة الولد فاعلاً ، نظراً لمخالفة ذلك للتعريفات التي وضعوها ...

وبما أن هناك « فعلاً » يتطلب فاعلاً ، فأنهم يلتجئون إلى طرق التأويل اللتوية ، فيقولون إن الفاعل لهذا الفعل ضمير مستتر ، وأما الولد فما هو إلا مرجع هذا الضمير المستتر . وبعبارة أخرى : يدعون إن الفاعل ليس « الولد » المذكور صراحة ، وإنما هو ضمير مستتر يعود إلى الاسم المذكور ..

إنني أعتقد أن الإنسان لو تصد التعميد والتشويش لغرض من الأغراض ، لما استطاع أن يجد طريقة تصنيف وتفسير أكثر اعوجاجاً وأشد غرابة من تلك ...

أفلم يحسن بمد وقت الاقدام على التخلص من هذه المسالك اللتوية والرجوع إلى طرق المنطق والصواب ؟

الخلاصة

إن الأمثلة الانتقادية التي استعرضتها في الأبحاث السالفة تبين بكل وضوح وجلاء أن « قواعد اللغة العربية » الرسمية مشوبة بنقائص كثيرة ، من حيث الخطط الثبينة في التعريف والتصنيف والتبويب ...

وأما الأسباب المولدة لهذه النقائص والشوائب ، فتتلخص في تأثير نزعة أساسية ، هي نزعة الاهتمام بالاعراب أكثر من